Victorian Equal Opportunity & Human Rights Commission

قانون تكافؤ الفرص لعام 2010 - إصلاحات الاستثناءات الدينية

أدخلت حكومة ولاية فيكتوريا مؤخرًا تغييرات على قانون تكافؤ الفرص (لعام 2010). دخلت هذه التغييرات حيز التنفيذ في 14 حزيران / يونيو 2022. تضمن التغييرات توازنًا أكثر عدلاً بين الحق في الحرية الدينية والحق في عدم التعرض للتمييز.

توفر صحيفة الحقائق هذه معلومات حول التغييرات في قوانين مناهضة التمييز للمنظمات والمدارس الدينية والمجتمع الفيكتوري.

التمييز

التمييز هو معاملة شخص ما بشكل غير عادل بسبب سمات شخصية يحميها القانون.

يقضي قانون تكافؤ الفرص (لعام 2010) (Equal Opportunity Act)- بأن أفعال التمييز والتحرش الجنسي هي مخالفة للقانون عندما تحدث في مجالات معينة من الحياة العامة. بما في ذلك في مكان العمل أو المدرسة أو المتاجر.

ولكن القانون يقر بضرورة تحقيق التوازن بين حقوق جميع الأشخاص. بما في ذلك أولئك الذين لديهم معتقدات دينية. لذلك هناك استثناءات تعني أن التمييز ليس مخالفًا للقانون في ظروف معينة.

الاستثناءات الدينية

سمح قانون تكافؤ الفرص (Equal Opportunity Act) قبل 14 حزيران/يونيو 2022 للهيئات والمدارس الدينية بالتمييز ضد أي شخص بسبب إحدى السمات الشخصية التالية:

- الجنس
- التوجه الجنسي
- النشاط الجنسي المشروع
- الحالة الاجتماعية
- الحالة الأبوية
- الهوية الجنسية.

ستسمى هذه "الخصائص الشخصية المميزة" في ورقة الحقائق هذه.

وهذا يعني أنه بناءً على إحدى السمات الشخصية المميزة، يمكن للهيئات والمدارس الدينية بشكل قانوني:

- رفض تسجيل أي طالب محتمل
- طرد طالب
- رفض توظيف شخص ما
- إقالة شخص ما، أو
- معاملة شخص ما بشكل مختلف.

التغييرات على قانون تكافؤ الفرص اعتبارًا من 14 حزيران / حزيران 2022

اعتبارًا من 14 حزيران / يونيو 2022، لا يُسمح للهيئات والمدارس الدينية بالتمييز ضد أي شخص بناءً على أبرز السمات الشخصية في:

- قرارات التوظيف
- قرارات بشأن طلاب المدرسة.

ومع ذلك، يمكنهم التمييز على أساس المعتقدات الدينية، في ظروف محدودة، إذا كان التمييز معقولًا ومتناسبًا.

التمييز المتعلق بالتوظيف

لا يمكن للهيئات والمدارس الدينية فصل الموظفين أو رفض توظيفهم أو التمييز ضدهم (والموظفين المحتملين) بسبب إحدى السمات الشخصية المميزة.

Victorian Equal Opportunity & Human Rights Commission

يمكن للهيئات والمدارس الدينية الآن التمييز فقط ضد الموظفين (والموظفين المحتملين) بناءً على المعتقد الديني للشخص أو نشاطه وفي الحالات التالية فقط:

- التوافق مع المعتقدات الدينية هو مطلب متأصل (جوهري أو أساسي أو مهم) للوظيفة

مثال على التغيير

يتقدم شخص مسيحي ومتحول جنسيًا لشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة خيرية مسيحية كبيرة.

لا يمكن للمؤسسة المسيحية أن ترفض توظيف هذا الشخص لأنه متحول جنسيًا. وذلك لأنهم لا يستطيعون التمييز على أساس الهوية الجنسية.

ولكن هذا لا يعني أن المنظمة ستضطر إلى توظيف الشخص إذا لم يكن أفضل مرشح.

- لا يستطيع الشخص الآخر تلبية هذا المطلب الرئيسي بسبب معتقده الديني أو نشاطه
- التمييز معقول ومتناسب في هذه الظروف.

التمييز بين الطلاب

لا يمكن للمدارس الدينية رفض التسجيل أو الطرد أو التمييز ضد الطلاب والطلاب المحتملين بسبب إحدى السمات الشخصية المميزة (على سبيل المثال، الطالب مثلي الجنس). يمكن للمدارس التمييز فقط بناءً على الطالب أو الطلاب المحتملين أو المعتقدات الدينية أو الأنشطة. ولكن يجب أن يكون التمييز معقولًا ومتناسبًا في هذه الظروف وأن:

- يكون القيام بذلك يتوافق مع تعاليم المدرسة أو معتقداتها أو مبادئها الدينية، أو
- يكون التمييز ضروري بشكل معقول لتجنب المساس بالمشاعر الدينية لدين المدرسة.

التمييز من قبل الهيئات الدينية

لا يزال بإمكان الهيئات الدينية التمييز بناءً على إحدى االسمات الشخصية المميزة في ظروف أخرى. ولكن هناك مطلب جديد. يجب أن يكون التمييز معقولاً ومتناسبًا في هذه الظروف. هذا بالإضافة إلى المتطلبات الحالية التي يجب أن:

- تتوافق مع تعاليم أو معتقدات الدين، أو
- أن تكون ضرورية بشكل معقول لتجنب المساس بالمشاعر الدينية لأتباع الدين.

التمييز من قبل الأفراد

لا يجوز للأفراد التمييز في هذه الظروف التي يغطيها قانون تكافؤ الفرص للامتثال للمعتقدات الدينية.

تغييرات على قانون تكافؤ الفرص اعتبارًا من 14 كانون الأول / ديسمبر 2022

ستدخل المزيد من التغييرات على الاستثناءات الدينية في قانون تكافؤ الفرص حيز التنفيذ في 14 كانون الأول / ديسمبر2022 .

واعتبارًا من هذا التاريخ، لن تتمكن من التمييز إلا على أساس المعتقد الديني للشخص عند تقديم السلع أو الخدمات التي تمولها الهيئات الدينية التابعة لحكومة ولاية فيكتوريا. ولن يكونوا قادرين على التمييز على أساس السمات الشخصية الأخرى.

ما لن يتم تغييره

ستظل الهيئات والمدارس الدينية قادرة بعد 14 حزيران / يونيو و 14 كانون الأول / ديسمبر 2022 على التمييز فيما يتعلق بـ:

- ترسيم أو تعيين كهنة أو قسيس أو أعضاء في طائفة دينية
- تدريب أو تثقيف الأشخاص بهدف ترسيمهم أو تعيينهم كهنة أو قساوسة أو أعضاء في طائفة دينية
- اختيار أو تعيين أشخاص لأداء وظائف تتعلق في أي شعائر أو ممارسات دينية أو المشاركة فيها.

الامتثال للقانون

تخاطر الهيئات والمدارس الدينية بتقديم شكوى ضدهم إلى لجنة تكافؤ الفرص وحقوق الإنسان Victorian Equal Opportunity and Human Rights Commission في ولاية فيكتوريا إذا لم تمتثل لقانون تكافؤ الفرص.

تتحمل المنظمات والهيئات الدينية الذين لديهمأيضًا واجبات بموجب قانون تكافؤ الفرص عليهم التزام قانوني باتخاذ تدابير معقولة ومتناسبة للقضاء على التمييز قدر الإمكان. يُعرف هذا باسم "الواجب الإيجابي". مجرد الرد على الشكاوى التي تبرز لا يكفي للامتثال للقانون.

مسؤولية أداء الواجب يمكن أن تشمل:

- أرباب العمل
- مقدمو الإقامة والتعليم والسلع والخدمات
- النوادي والمنظمات الرياضية

تتوفر معلومات حول كيفية تضمين الواجب الإيجابي في الأساليب والإجراءات على موقع الإنترنت الخاص بمفوضية تكافؤ الفرص وحقوق الإنسان في ولاية فيكتوريا.

يتوفر مزيد من المعلومات حول التغييرات في قانون تكافؤ الفرص على الموقع الإلكتروني لمفوضية تكافؤ الفرص وحقوق الإنسان في ولاية فيكتوريا.

إذا كنت تعتقد أنك تعرضت للتمييز، فيمكن إيجاد المزيد من المعلومات والنصائح وخدمات الدعم على موقع الإنترنت الخاص بوزارة العدل وسلامة المجتمع.

أسئلة مُتكررة

هل تعني التغييرات أن المدارس الدينية ستضطر إلى توظف أشخاص لا يؤيدون نفس المعتقدات الدينية؟

لا. يمكن للمدارس الدينية أن تختار فقط الأشخاص الذين لديهم نفس المعتقدات الدينية مثل المدرسة عندما يكون وجود نفس المعتقد الديني جزءًا متأصلًا (أي جوهري أو مهم أو أساسي) من الوظيفة.

هل تعني التغييرات أن المدارس الدينية لن تستطيع تعليم ديانتها بعد الآن؟

لا، لن تؤثر القوانين المقترحة على حق الوالدين في إرسال أطفالهم إلى المدارس الدينية التي تعلم وتمارس شعائرهم الدينية.

هل ولاية فيكتوريا هي المكان الوحيد في العالم الذي يتبع هذه الأنواع من القوانين؟

لا، هناك قوانين مماثلة في تسمانيا موجودة منذ أكثر من عقد.

هل تعني التغييرات أن الهيئات الدينية لن تستطيع أن تقرر من يحق له أن يكون كاهنًا أو إمامًا؟

لا. يسمح قانون تكافؤ الفرص للهيئات الدينية بإتخاذ القرار حول اختيار الأشخاص لأدوار تتضمن ممارسات أو شعائر دينية، مثل كون الشخص كاهنًا أو إمامًا. هذه الأشياء لم تتغير ولم تتأثر بالتعديلات.

هل تعني التغييرات أنه يجب على المدارس الدينية قبول طلاب من ديانات أخرى؟

لا، لقد سمح قانون تكافؤ الفرص للمدارس الدينية بقبول طلاب من الديانات ذات الصلة فقط. تعني التغييرات في قانون تكافؤ الفرص أن المدارس الدينية يمكنها الاستمرار في قبول الطلاب من الدين المعني فقط، إذا كان ذلك معقولًا ومتناسبًا في هذه الظروف.

هل تستطيع المدارس الدينية أن تقرر عدم توظيف معلم لمجرد أن المعلم مثلي الجنس أو والد غير متزوج؟

لا، لن تتمكن المدارس الدينية من رفض توظيف شخص بسبب توجهه الجنسي أو حالته الاجتماعية.

هل ستكون المدارس الدينية ملزمة بتوظيف شخص حتى لو كانت معتقداته الدينية مختلفة عن معتقدات المدرسة؟

لا. في ظروف معينة، حيث يكون المعتقد الديني جزءًا متأصلًا (أي مهمًا أو أساسيًا) من الوظيفة، يمكن للمدرسة أن تقرر عدم توظيف شخص ما إذا كانت المعتقدات الدينية لهذا الشخص مختلفة عن معتقدات المدرسة.

هل التغييرات في قانون تكافؤ الفرص ستخلق معايير مزدوجة من خلال السماح لمجموعات أخرى، مثل الأحزاب السياسية، باختيار من توظفهم، في حين أن الهيئات الدينية ستفقد هذا الحق؟

لا، ستحتفظ الهيئات والمدارس الدينية بقدرتها على اختيار من توظفهم على أساس المعتقد الديني. ولكن لا يمكنهم التمييز على أساس سمات لا صلة لها مثل النشاط الجنسي أو الهوية الجنسية/الجندرية. وبالمثل، فإن الأحزاب السياسية قادرة فقط على اختيار من توظفهم بناءً على المعتقد السياسي للشخص ولكن ليس بناءً على سمات أخرى لا صلة لها بالمعتقد السياسي.

هل تنتهك التغييرات القانون الدولي لحقوق الإنسان؟

لا، ستوازن التغييرات بشكل مناسب بين الحق في حرية اعتناق الديانة والحق في المساواة بحيث يمكن الاعتراف بكليهما والاستمتاع بهما بشكل مناسب.

هل ستخلق التغييرات سلطة جديدة للقضاة لتقرير مدى ملاءمة ديانة هيئة أو مدرسة دينية؟

لا. بموجب جميع القوانين الحالية في أستراليا، توجد أوقات يتعين على المحكمة فيها تحديد نوع الديانة الذي تمارسه هيئة أو مدرسة دينية، بناءً على الأدلة. هذا هو الحال بموجب القوانين القائمة في جميع أنحاء أستراليا وسيظل هو الحال بعد التغييرات التي أدخلت على قانون تكافؤ الفرص.

لم تنتج التغييرات سلطة جديدة للقضاة لتحديد الدين "الأفضل" أو "الأنسب". يبقى المعتقد أو النشاط الديني سمة محمية بموجب قانون تكافؤ الفرص.

من المشمول بتعريف "الهيئات الدينية"؟

تُعرّف الهيئة الدينية بأنها:

- هيئة أُنشئت لغرض ديني
- الكيان الذي ينشئ أو يوجه أو يتحكم أو يدير كيانًا تعليميًا أو كيانًا خيريًا آخر يتم إجراؤه وفقًا للعقائد أو المعتقدات أو المبادئ الدينية.

ماذا تعني عبارة "يتوافق مع مذاهب ومعتقدات ومبادئ الدين"؟

للاعتماد على هذا الاستثناء، ستحتاج الهيئة الدينية إلى إظهار أن التمييز مطلوب للأسباب التالية:

- يفرض دينهم على أنهم بحاجة إلى التصرف بطريقة معينة (أي لم يعطهم أي بديل)
- سيعني التصرف بطريقة مختلفة أن الأمور ذات الأهمية الحقيقية للعقائد أو المعتقدات أو الممارسات لا يتم احترامها.

يجب أن يكون التركيز على:

- السلوك المعين الذي ترغب الهيئة الدينية في اتخاذه.
- وكيف أن هذا السلوك مطلوب للامتثال للمعتقدات الدينية.

هذا تقييم موضوعي. ويعني هذا أن وجهة النظر الشخصية للمميز المزعوم ليست ذات صلة، ولكن وجهة نظر محايدة بشأن ما إذا كان السلوك مطلوبًا أم لا.

خط الاستفسار 153 292 1300

858 891 1300فاكس

NRS Voice Relay 1300 555 727 ثم اطلب 153 292 1300

المترجمون الشفويون 494 152 1300

Victorian Equal Opportunity & Human Rights Commission

البريد الإلكتروني enquiry@veohrc.vic.gov.au

تويتر twitter.com/VEOHRC

فيسبوك facebook.com/VEOHRC

الموقع الإلكتروني humanrights.vic.gov.au

اتصل بنا